



صحيفة مكة الإلكترونية

2027 بالأرقام

قراءة في البيان التمهيدي وأثره
على القطاعات السعودية

إعداد: أكتوبر 2026م



د. عهود الزهراني

باحثة دكتوراه في التخطيط الإستراتيجي المتقدم
رئيس قسم صحافة البيانات والذكاء الاصطناعي
صحيفة مكة الإلكترونية



صحيفة مكة الإلكترونية

كيف نقرأ ميزانية 2027؟

الأرقام وحدها لا تكفي

لا تُقرأ الميزانية باعتبارها جدولاً للإيرادات والنفقات فقط، بل باعتبارها خريطة تكشف اتجاهات الاقتصاد، وأولويات الإنفاق، والقطاعات الأكثر ارتباطاً بالنمو والاستثمار والتوظيف وجودة الحياة.

ويأتي البيان التمهيدي لميزانية 2027 في سياق استمرار التحول الاقتصادي والمالي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، مع توجيه الإنفاق نحو الأولويات التنموية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص.



المصدر: وزارة المالية - البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م

منهج هذا الملف

نقرأ كل قطاع من خلال أربعة أسئلة رئيسية:



04

ماذا نراقب؟

ما المؤشر الذي يستحق المتابعة خلال 2027؟



03

ما الأثر؟

ما انعكاسه على القطاع والأعمال والمجتمع؟



02

ماذا يعني؟

كيف يُقرأ الرقم اقتصادياً؟



01

ما الرقم؟

ما هو المؤشر الأبرز المرتبط بالقطاع؟



مؤشر للمتابعة



أثر



تفسير



رقم



الميزانية ليست مجرد أرقام، بل أداة لتمكين النمو وتحسين جودة الحياة وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.





صحيفة مكة الإلكترونية

لوحة 2027

ميزانية 2027 في أرقام

أهم المؤشرات المالية والأقتصادية لميزانية 2027
في لوحة رقمية سريعة توضح الصورة الكاملة.



الإيرادات المقدرة

1.202

تريليون ريال



النفقات المقدرة

1.392

تريليون ريال



العجز المتوقع

191

مليار ريال

3.6%

من الناتج المحلي الإجمالي



الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

5.358

تريليون ريال



التضخم المتوقع

1.9%



مقارنة بين الإيرادات والنفقات

(تريليون ريال)

الإيرادات المقدرة

1.202

النفقات المقدرة

1.392

قراءة تحليلية

تعتمد ميزانية 2027 على توجيه الإنفاق نحو الأولويات ذات الأثر الأقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ على استدامة المالية العامة، بما يعزز كفاءة الإنفاق ويدعم النمو والتنمية المستدامة.



صحيفة مكة الإلكترونية

أين يتجه الاقتصاد السعودي في 2027؟

الاقتصاد غير النفطي في قلب التحول

تواصل المملكة العربية السعودية إعادة تشكيل اقتصادها نحو قاعدة أكثر تنوعاً، مدفوعة بنمو الأنشطة غير النفطية، وتوسع القطاع الخاص، وارتفاع الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية.



2.7
مليون

المشتغلون السعوديون
في القطاع الخاص

الربع الثاني 2026



57.3%

مساهمة الأنشطة غير النفطية
في الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي

خلال النصف الأول من 2026



1.8%

نمو الأنشطة غير النفطية

النصف الأول 2026

القطاعات المحركة للنمو في 2027



النقل والخدمات
اللوجستية



الصناعة



الزراعة والأمن
الغذائي



البتروكيماويات



السياحة



القطاع الخاص

مسار التحول الاقتصادي



النمو



الوظائف



القطاع الخاص



الإنفاق والاستثمار

قراءة تحليلية

تعكس الزيادة في مساهمة الأنشطة غير النفطية اتجاهاً واضحاً نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وقوة، مدعوماً بتوسع مشاركة القطاع الخاص وارتفاع مستويات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز من مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات الخارجية.



المصدر: وزارة المالية - البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م.

القطاع الخاص

من متلقٍ للإنفاق إلى شريك في النمو

يعكس البيان التمهيدي لميزانية 2027 توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، ليس فقط بوصفه مستفيداً من النشاط الحكومي، بل كشريك رئيسي في الاستثمار والتوظيف وتوسيع القاعدة الاقتصادية.



2.7
مليون

المشتغلون السعوديون
في القطاع الخاص

الربع الثاني 2026



+190.1
ألف

زيادة سنوية في أعداد
المشتغلين

مقارنة بـ 2025



7.7%

معدل النمو السنوي

في أعداد المشتغلين
السعوديين



6.5%

معدل البطالة بين
السعوديين

الربع الثاني 2026



33.7%

مشاركة المرأة السعودية
في سوق العمل

الربع الثاني 2026

ماذا تعني هذه الأرقام؟



فرص أكبر للتوظيف

تعكس زيادة التوظيف قوة الطلب
وتوسع نشاط الأعمال.



دور أكبر للقطاع الخاص

الميزانية تدعم بيئة استثمارية محفزة
لنمو الشركات والمنشآت.



تنويع في مصادر الوظائف

توسع التوظيف في قطاعات متعددة
يقلل من الاعتماد على قطاع واحد.



السياحة
والترفيه



الصناعة



النقل
واللوجستيات



التقنية
والاتصالات



التجزئة
والخدمات



المنشآت الصغيرة
والمتوسطة



القطاع العقاري
والتشييد



الخدمات
المهنية والإدارية

قطاعات تقود التوظيف والنمو

يرتبط نمو التوظيف في القطاع الخاص بالتوسع في عدد من القطاعات، من أبرزها:

الأثر المتوقع في 2027



على الاقتصاد

جبل يتقدم الإنفاق.
وسفل، التنعقي،
ولسقى. فمسيو، وتبع.



على الباحثين
عن عمل

فرص أكبر في قطاعات
جديدة ومتنوعة
وبمهارات مختلفة.



على المنشآت
الصغيرة

فرص أوسع للنمو
والدخول في سلاسل
التوريد والخدمات
المساندة.



على الشركات

قدرة أكبر على التوسع
وتنفيذ المشاريع.
ودخول أسواق جديدة.

السؤال الذي نتابعة:



هل يستمر الإنفاق والاستثمار في 2027 إلى وظائف جديدة ومستدامة.
وهل يستمر القطاع الخاص في استيعاب أعداد أكبر من السعوديين؟

السياحة

نشاط قوي يدعم تنويع الاقتصاد في 2027

واصل النشاط السياحي أدائه الإيجابي مدعومًا بقوة الطلب المحلي والوافدين. ويعرض البيان أرقام الربع الأول من 2026 بوصفها مؤشرًا على مرونة القطاع وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي.

37.2 مليون

إجمالي السياح
المحليين والوافدين
الربع الأول 2026

28.9 مليون

السياح المحليون
الربع الأول 2026

82.7 مليار

إجمالي الإنفاق
السياحي
الربع الأول 2026

السياحة في البيان مؤشر
اقتصادي مرتبط مباشرة
بتنوع مصادر النمو.

ماذا تعني هذه الأرقام؟

تنويع النمو

اتساع النشاط السياحي يضيف
مصدرًا غير نفطي للنشاط
الاقتصادي.

طلب محلي ووافد

قوة الطلب من الداخل والخارج
تدعم استمرارية النشاط.

فرص للمنشآت

الإنفاق السياحي ينعكس على
الضيافة والمطاعم والنقل
والخدمات.

مؤشر نراقبه

استمرار نمو أعداد السياح
والإنفاق خلال 2027.

قراءة تحليلية

السياحة توسّع قاعدة الطلب وتدعم تنويع مصادر النمو، والقياس هنا يستند إلى الأرقام الواردة في البيان فقط.

الصناعة

قاعدة إنتاجية تتوسع ومستهدفات أكبر

يؤكد البيان استمرار تقدم القطاع الصناعي مدفوعًا بالاستثمارات النوعية والتوسع في القاعدة الإنتاجية، مع مستهدفات طويلة المدى ترفع عدد المصانع والناجح والصادرات الصناعية.

أكثر من 13 ألف
مستهدف في المملكة

حتى مايو 2026

0.8%

نمو الصناعات التحويلية
باستثناء التكرير

النصف الأول 2026

36 ألف

مستهدف عدد المصانع

بحلول 2035

895 مليار

مستهدف الناتج
الصناعي

بحلول 2030

557 مليار

مستهدف الصادرات
الصناعية

بحلول 2030

القطاع الصناعي في البيان
أحد محركات التنوع على
المدى المتوسط والطويل.

كيف ينعكس ذلك على 2027؟

توسيع القاعدة

الاستثمارات النوعية تدعم زيادة الطاقة الإنتاجية وتنوع الأنشطة.

سلاسل الإمداد

التصنيع المحلي يخلق طلبًا على الخدمات والمكونات واللوجستيات.

الصادرات

المستهدفات تركز على رفع القيمة الصناعية المصدرة.

مؤشر نراقبه

عدد المصانع ونمو الصناعات التحويلية الفعلي خلال 2027.

قراءة تحليلية

الأرقام الصناعية الواردة في البيان تربط التوسع الحالي بمستهدفات طويلة المدى في عدد المصانع والناجح والصادرات.

النقل واللوجستيات

منظومة تربط المملكة بالأسواق

يجعل البيان النقل والخدمات اللوجستية من القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية، مع التركيز على رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتطوير الموانئ والمراكز والمسارات البديلة والمتعددة الوسائط.

المركز الرابع

بين 50 سوقاً ناشئاً في
مؤشر أجليتي
اللوجستي 2026

7 مراكز

إنشاء وتوسعة مراكز
لوجستية
جدة والخمرة - يوليو 2026

1 مليار ريال

قيمة الاستثمارات
للمراكز الجديدة
بحسب البيان

34 مركزاً

إجمالي المراكز
اللوجستية بالموانئ
بعد العقود الجديدة

المملكة تبني منظومة
لوجستية متكاملة تعزز
مكائنها كمركز إقليمي
للتجارة والخدمات.

أين يظهر الأثر؟

الموانئ

رفع الطاقة التشغيلية ودعم
حركة التجارة العالمية.

المسارات البديلة

تعزيز المرونة عبر الربط البري
والسككي والبحري.

سلاسل الإمداد

تقليل أثر الاضطرابات وضمان
انسيابية تدفق السلع.

مؤشر نراقبه

تشغيل المراكز الجديدة وتطور
كفاءة الخدمات اللوجستية.

قراءة تحليلية

المنظومة اللوجستية تتقدم عبر الموانئ والمراكز والمسارات المتعددة الوسائط لدعم سلاسل الإمداد والتجارة.

الزراعة والأمن الغذائي

استدامة الإنتاج وتعزيز الاكتفاء

يواصل القطاع الزراعي دوره كأحد القطاعات ذات الأولوية في دعم الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد، مدفوعاً بتوسع التمويل الزراعي، ودعم الاستثمارات، وتبني التقنيات الحديثة، وتعزيز استدامة سلاسل الإمداد الغذائية.


124
مليار ريال

الناتج المحلي الإجمالي
للقطاع الزراعي

في عام 2025 بعد
أن كان 75 مليار ريال


+26
مليار ريال

القروض المصروفة

لدعم الاستثمار
والإنتاج الزراعي


37
مليار ريال

قيمة القروض
الموافق عليها

منذ 2016 حتى
نهاية 2025

أبرز محركات القطاع في 2027



رفع كفاءة الإنتاج
واستدامة
الموارد



استدامة سلاسل
الإمداد الغذائية



التمويل غير المباشر
بالشراكة مع البنوك



الاستثمار الزراعي
في الخارج



دعم التقنيات
الحديثة

برامج ومبادرات داعمة



التعاون مع إيفاد
للتنمية الزراعية والريفية



تعزيز نسب
الاكتفاء الذاتي



برنامج التمويل
غير المباشر



برنامج تمويل الاستثمار
الزراعي في الخارج



برنامج دعم
التقنيات الحديثة

ماذا تعني هذه الأرقام؟



تعزيز استقرار
الأسعار والإمدادات



توسيع فرص العمل
والتنمية الريفية



رفع كفاءة
الإنتاج الزراعي



تحسين مرونة
سلاسل الإمداد
الغذائية



استدامة
الموارد الطبيعية



زيادة مساهمة
القطاع الزراعي
في الاقتصاد



تعزيز
الأمن الغذائي

ماذا تعني ميزانية 2027 للمواطن؟

أثر مباشر على العمل والدخل والخدمات وجودة الحياة

الميزانية ليست فقط أرقاماً في جداول مالية، بل إطار عملي يؤثر مباشرة في حياة المواطن والمقيم، من خلال توفير المزيد من فرص العمل، ورفع جودة الخدمات، وتطوير البنية التحتية، ودعم المبادرات الاجتماعية، بما يساهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق مستهدفات التنمية الوطنية.



جودة الحياة

استمرار الاستثمار في البنية التحتية والمبادرات الاجتماعية



الخدمات

رفع كفاءة الخدمات العامة



الدخل

تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتوسيع الفرص



العمل

فرص أكبر في القطاعات غير النفطية

كيف ينعكس ذلك على المواطن؟



استقرار اقتصادي

سياسات تدعم النمو وتحد من التقلبات



تنقل أسهل

دعم النقل واللوجستيات والبنية التحتية



خدمات أفضل

تحسين الكفاءة والوصول للخدمات



فرص وظيفية

توسع التوظيف في السياحة والصناعة والخدمات

”الميزانية بالنسبة للمواطن ليست أرقاماً مجردة، بل انعكاس مباشر على فرصه وخدماته وجودة حياته.“

أبرز المسارات المؤثرة في 2027



الأمن الغذائي

تعزيز الاكتفاء الذاتي وسلاسل الإمداد



النقل

تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة النقل



الصناعة

دعم المحتوى المحلي وتنمية الصناعات الوطنية



السياحة

تعزيز الوجهات السياحية وجذب الاستثمارات



القطاع الخاص

تمكين القطاع الخاص وتوسيع دوره في التنمية

الأثر المتوقع في 2027

على جودة الحياة

تحسين مستمر في البنية والخدمات والمفكرات

على المجتمع

خدمات أكثر كفاءة وربط أفضل بالمشروعات التنموية

على الأسرة

بيئة معيشية أكثر دعماً واستقراراً

على الأفراد

مساحة أوسع للفرص والعمل والتأهيل



الآفاق الاقتصادية في 2027

تقديرات أولية ضمن مسار متوسط المدى

يعرض البيان تقديرات محدثة للاقتصاد السعودي على المدى المتوسط. وتبقى أرقام 2027 تقديرات أولية قابلة للتغير مع المستجدات المحلية والعالمية واعتماد الميزانية النهائية.

الفارق بين تقديرات الجهات الدولية وتقديرات وزارة المالية يستلزم دائماً إسناد كل رقم إلى مصدره.

12.8 □

نمو الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي
تقدير 2027 - وزارة المالية

5.358

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
تريليون
تقدير 2027

7.6 □

نمو الناتج المحلي
الإجمالي الاسمي
تقدير 2027

1.9 □

التضخم

تقدير 2027

3.9 □

نمو الناتج الحقيقي

تقدير 2028

5.7 □

نمو الناتج الحقيقي

تقدير 2029

مسار النمو الحقيقي

2025

4.6 □ نمو فعلي بحسب الجدول
المحدث في البيان.

2026

-3.6 □ تقدير أولي متأثراً بتراجع
الأنشطة النفطية.

2027

12.8 □ تقدير أولي لوزارة المالية.

المدى المتوسط

3.9 □ في 2028 و 5.7 □ في
2029 بحسب التقديرات.

قراءة تحليلية

تقديرات 2027 في البيان أولية، وتُقرأ ضمن مسار متوسط المدى لا باعتبارها أرقامًا نهائية.

المنشآت الصغيرة وريادة الأعمال

محرك للفرص والنمو المحلي

تعد المنشآت الصغيرة والناشئة من المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي المحلي، وتسهم في خلق فرص العمل وتوفير مصادر دخل مستدامة. ويدعم بنك التنمية الإجتماعية الأفراد ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة من خلال منظومة متكاملة من الحلول التمويلية وغير المالية التي تحفز النشاط الاقتصادي وتعزز الاستقرار الاجتماعي.



2026

حتى نهاية النصف الأول من 2026



56 ألف

منشأة صغيرة وناشئة

بقية تجاوزت 16 مليار ريال



580 ألف

مستفيد من برامج العمل الحر

بقية تجاوزت 25 مليار ريال



650 ألف

مستفيد من برامج التمويل الإجتماعي

بقية تجاوزت 35 مليار ريال

ماذا تعني هذه الأرقام؟



استدامة المشاريع

حلول تمويلية وغير مالية تعزز النمو والاستمرار.



تحفيز الاقتصاد المحلي

زيادة النشاط في الخدمات والتجربة. الأعمال الرقمية.



تنويع مصادر الدخل

بناء دخل مستدام للأفراد والأسر.



دعم ريادة الأعمال

تمكين المواطنين من تأسيس مشاريعهم الخاصة.

مجالات تستفيد في 2027



اللوجستيات الخفيفة



الحرف والأعمال المنزلية



المقاهي والمتاجر



التقنية



الخدمات



التجارة الإلكترونية

الأثر المتوقع في 2027



خلق فرص عمل ودخل أكثر استدامة



رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الاقتصاد المحلي



نمو العمل الحر والمشاريع الناشئة



توسيع فرص التمويل للمشروعات الصغيرة

هل يتحول الدعم والتمويل في 2027 إلى مشاريع أكثر استدامة وفرص أوسع لرواد الأعمال؟

السؤال الذي نتابعة:

الطاقة والبتروكيماويات

سياق سوقي مهم دون افتراض سعر للنفط في 2027

يضع البيان الطاقة والبتروكيماويات ضمن القطاعات ذات الأولوية، لكنه لا يعلن سعرًا مفترضًا للنفط في ميزانية 2027. لذلك تُستخدم مؤشرات 2026 كسياق لفهم التقلبات والمرونة التشغيلية.

7.9 مليون

متوسط مدادات النفط
الخام يوميًا
يناير - أغسطس 2026

87 دولارًا

متوسط خام برنت
للبرميل
يناير - أغسطس 2026

من 64.6

إلى 103.7
متوسط الشهري
لخام برنت
يناير 2026 حتى أغسطس 2026

23.9 □

ارتفاع متوسط برنت عن
الفترة المماثلة
مقارنة بـ 2025

البيان يركز على المرونة واستمرارية الإمدادات، لا على تثبيت افتراض معلن لسعر النفط في 2027.

ما الذي يهم في 2027؟

استقرار الإمدادات

مرونة التصدير والمسارات
البديلة تدعم موثوقية
الإمدادات.

تقلب الأسعار

أسعار الطاقة تظل من أبرز
متغيرات الإيرادات والمخاطر.

البتروكيماويات

القطاع ضمن حزم الدعم ذات
الأولوية الاستراتيجية.

مؤشر نراقبه

اتجاه أسعار النفط والإمدادات
وانعكاسها على المالية العامة.

قراءة تحليلية

البيان لا يعلن سعرًا مفترضًا للنفط في ميزانية 2027؛ لذلك تُعرض مؤشرات 2026 كسياق مرجعي فقط.

ماذا تعني ميزانية 2027 للمستثمر والمنشأة؟

فرص أوسع وقطاعات ذات أولوية

الميزانية ليست مجرد أرقام إنفاق حكومي، بل هي إشارة مهمة للمستثمرين والمنشآت حول القطاعات ذات الأولوية، واتجاه الإنفاق، وفرص النمو المتاحة، وحالة الاقتصاد غير النفطي، وذلك في إطار تحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة.


1.202
تريليون ريال
الإيرادات المقدرة


1.392
تريليون ريال
النفقات المقدرة


57.3%
مساهمة الأنشطة
غير النفطية في الناتج
المحلي الحقيقي
النصف الأول 2026


51%
مساهمة القطاع
الخاص في الناتج
المحلي
بنهاية 2025

ما الذي يهتم المستثمر؟


استمرار المشروعات
والبنية التحتية


نمو الأنشطة
غير النفطية


تمكين
القطاع الخاص


وضوح أولويات
الإنفاق

أبرز القطاعات الجاذبة في 2027


الخدمات
والتقنية


البتركيماويات
والطاقة


الزراعة والأمن
الغذائي


السياحة


الصناعة


النقل والخدمات
اللوجستية

كيف تقرأ المنشأة الميزانية؟


التوسع في السوق
تحديد فرص النمو
في القطاعات الواعدة.


التمويل والشراكات
استكشاف فرص التمويل
وبناء الشراكات الاستراتيجية.


فرص التوريد
رصد فرص التوريد في
المشروعات الحكومية.


الطلب المتوقع
فهم اتجاهات الطلب
على المنتجات والخدمات.

الأثر المتوقع في 2027


زيادة جاذبية
السوق السعودي


تحسين بيئة الأعمال
وسلاسل الإمداد


توسع الأعمال في
القطاعات ذات الأولوية


فرص استثمارية
أوسع

السؤال الذي نتابعه: هل تتحول توجهات الإنفاق في 2027 إلى فرص أسرع وأكثر وضوحاً للمستثمرين والمنشآت؟

المصدر: وزارة المالية - البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م، استناداً إلى البيانات الواردة في البيان.

المخاطر على ميزانية 2027

تحديات قائمة وسياسة مالية أكثر مرونة

يشير البيان التمهيدي إلى أن الاقتصاد السعودي لا يزال يتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع المتغيرات، إلا أن ميزانية 2027 تظل معرضة لمجموعة من المخاطر الخارجية والداخلية، منها تذبذب أسواق النفط، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والتوترات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وضغوط التضخم، وارتفاع تكاليف التمويل، وتستهدف السياسة المالية الحفاظ على زخم النمو مع ضمان الاستدامة المالية من خلال نهج مرن ومتوازن.



تكلفة التمويل

التشدد النقدي
يرفع تكلفة الاقتراض



سلاسل الإمداد

الاضطرابات اللوجستية تؤخر السلع وترفع التكلفة



التضخم

ارتفاع الأسعار العالمية يرفع تكلفة المعيشة والإنتاج



الجغرافيا السياسية

التوترات الإقليمية تؤثر في سلاسل الإمداد والثقة



الاقتصاد العالمي

تباطؤ النمو العالمي يضغط على التجارة والاستثمار



أسواق النفط

تذبذب الأسعار والإمدادات يؤثر في الإيرادات

كيف تتعامل السياسة المالية ؟



تعزيز

المرونة النوجسية
تطوير البنية التحتية وسلاسل الإمداد المحلية



دعم القطاعات ذات الأولوية

تعزيز القطاعات المحركة للنمو والتنافسية



إدارة الدين العام

الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين وتنويع مصادر التمويل



ترتيب أولويات الإنفاق

رفع كفاءة الإنفاق وتوجيه المشاريع الأكثر جدوى



تنويع الإيرادات

تعزيز الإيرادات غير النفطية واستكشاف مصادر جديدة

أبرز المخاطر التي نراقبها في 2027



الاستثمار

مستوى التدفقات الاستثمارية العالمية والإقليمية



الإمدادات

استقرار سلاسل الإمداد وتوفر السلع الرئيسية



التمويل

أسعار الفائدة وتوافر السيولة



التضخم

الأسعار العالمية وتكلفة الإنتاج



التجارة العالمية

جسم الطلب وتدفقات التجارة



النفط

اتجاهات الأسعار والإمدادات العالمية

الأثر المتوقع في 2027



على الاقتصاد الحاجة إلى مرونة أعلى وتنويع أوسع



على المشاريع تفاوت في وتيرة التنفيذ والتمويل



على الأسعار ضغوط تضخمية محتملة



على الإيرادات حساسية أكبر لتحركات أسواق الطاقة

السؤال الذي نتابعه: هل تتج السياسة المالية في احتواء المخاطر مع استمرار دعم النمو؟

المصدر: وزارة المالية - البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م، استناداً إلى البيانات الواردة في البيان.

سيناريوهات ميزانية 2027

مرونة مالية للتعامل مع المتغيرات

أوضحت وزارة المالية أنها بنت عدة سيناريوهات للإيرادات في ضوء حالة عدم اليقين والتطورات العالمية والمحلية والتوترات الجيوسياسية، وذلك بهدف بناء مساحة مالية مرنة قادرة على التعامل مع المستجدات، مع الاستمرار في توجيه الإنفاق نحو الأولويات ودعم النمو واستدامة المالية العامة.

سيناريو أعلى

الإيرادات
1,261
مليار ريال

العجز
132
مليار ريال

السيناريو الأساسي

الإيرادات
1,202
مليار ريال

العجز
191
مليار ريال

سيناريو متحفّظ

الإيرادات
1,134
مليار ريال

العجز
259
مليار ريال

النفقات المقدرة

ثابتة في جميع
السيناريوهات
1,392
مليار ريال

مقارنة بين السيناريوهات المالية في 2027



قراءة تحليلية

اختلاف السيناريوهات لا يعني غموضاً بقدر ما يعكس استعداداً استباقياً للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المحتملة، وبناء مساحة مالية مرنة تتيج الاستجابة الفعالة للمستجدات.

كيف تُقرأ السيناريوهات؟

- الموازنة بين دعم النمو واستدامة المالية العامة**
تعزيز النمو الإقتصادي مع الحفاظ على استدامة المالية العامة.
- الحفاظ على استمرارية المشاريع ذات الأولوية**
ضمان استمرار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية.
- الاستعداد لتقلبات أسعار النفط والإمدادات**
التحوط لتغيرات أسعار النفط العالمية وحالات الإمداد.
- التعامل مع عدم اليقين العالمي**
مراعاة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

ماذا تعني هذه السيناريوهات؟

- إدارة الدين العام وفق استراتيجية المدى متوسطة المدى**
الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام وتنويع مصادر التمويل.
- استمرار ترتيب أولويات الإنفاق**
توجيه الإنفاق نحو القطاعات والمشاريع ذات الأولوية.
- قدرة أعلى على الاستجابة للصدمات**
توفير مساحة مالية مرنة تمكّن من التعامل مع المستجدات.
- مرونة السياسة المالية**
تبني سيناريوهات متعددة لضمان جاهزية أكبر للمتغيرات المحتملة.

الأثر المتوقع في 2027

- تحقيق استدامة المالية العامة على المدى المتوسط
- الحفاظ على مستوى الخدمات العامة
- دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل
- تعزيز الاستقرار المالي الكلي



مؤشرات نراقبها في 2027

لوحة متابعة من التقدير إلى الأداء الفعلي

تجمع هذه الصفحة أهم المؤشرات التي ينبغي متابعتها خلال 2027، مع الفصل بين تقديرات العام الجديد وخط الأساس المسجل في 2026.

12.8 □
النمو الحقيقي المقدر

2027

1.9 □
التضخم المقدر

2027

1.202
الإيرادات المقدرة
تريليون

2027

1.392
النفقات المقدرة
تريليون

2027

191 مليار
المحيط للمقدر

3.6 □ من الناتج - 2027

57.3 □
مساهمة الأنشطة غير
النفطية في الناتج
الحقيقي الأول 2026

المؤشر الأهم ليس الرقم وحده، بل الفارق بين التقدير وما يتحقق فعليًا خلال العام.

خط أساس نراقب تطوره خلال 2027

سوق العمل

□ 6.5 بطالة السعوديين و □ 33.7 مشاركة المرأة في الربع الثاني 2026.

القطاع الخاص

2.7 مليون مشغل سعودي بنمو سنوي 7.7 □ في الربع الثاني 2026.

السياحة

37.2 مليون سائح و 82.7 مليار ريال إنفاق في الربع الأول 2026.

الصناعة

أكثر من 13 ألف مصنع حتى مايو 2026، ومستهدف 36 ألفًا بحلول 2035.

قراءة تحليلية

المتابعة خلال 2027 تبدأ من تقديرات الميزانية الرسمية، ثم تقارن بما يتحقق فعليًا في النمو وسوق العمل والقطاعات.